

الاقتصاد النحوي في مجمع الأمثال للميداني (الحذف) أنموذجاً

أ.د. هاشم جعفر الموسوي الباحث. حسين كريم جواد

جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

The grammatical economy in the complex of proverbs
of the field (deletion) is a model

Prof.Dr. Hashem Jaafer Al Mosawy Researcher. Hussein karim Jiad

University of Babylon\ College of Education for Human Sciences

Hassan.1985.1410@mail.com

Abstract:

Praise be to Allah, Lord of the Worlds, and prayers and peace be upon the master of the messengers of Muhammad and his family and companions, But we do not deny that there are other means that cannot be mentioned here. It is useful to mention here that the Arabic proverbs are the best of credibility. Of the linguistic economy, including the implied sound, morphological and grammatical, as well as the reference to the significance generated by the internal consistency of the composition, and the significance generated by the context.

Key words: Economy -Deleting-lightness - Ease.

المخلص:

أما بعد: فمتكلم اللغة يلجأ إلى ما يخفف عنه الثقل ويوفر له الجهد بوسائل متنوعة، ولعل أكثر وسيلة يلجأ إليها الحذف، على أننا لا ننكر أن هناك وسائل أخر لا يتسع المقام لذكرها في هذا المقام، ومن المفيد ذكره هنا أن الأمثال العربية هي خير مصداق للاقتصاد اللغوي بما تضمه ضمناً صوتياً وصرفياً، فضلاً عما تشير له الدلالة المتولدة من السياق.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد، الحذف، الخفة، اليسر.

المقدمة: إن تأدية المعنى المراد تماماً بأقل الألفاظ من الأمور المرجوة في الكلام، وبمقتضى ذلك تتحدد وسيلة الاقتصاد النحوي التي تعتمد اعتماداً كبيراً في تأليفها على الخفة واليسر وما يترتب على ذلك من شيوع تركيب نحوي معين أكثر من غيره، وسأتناول في هذا البحث بما يتسع به المقام دراسة وسيلة اقتصادية نحوية، على أن هذه الوسيلة يمكن أن تكون مقصودة، أو غير مقصودة من المتكلم، وبذا يمكننا أن نثبت أن الكلام العربي قد نحتاج فيه إلى التقدير لاستقامة المعنى، وسنبين في ما يأتي معنى الحذف ثم ندرس نماذج مختارة من الأمثال العربية ونحلها.

أولاً: الحذف لغةً: المتصفح في معجمات اللغة يجد أن الحذف يفضي إلى معنى ((قطف الشيء من الطرف... والرمي))⁽¹⁾، وقد روي عن عمر بن الخطاب أنه قال: ((يأي أن يحذف أحدكم الأرنب))، أراد النهي عن رمي الأرنب بالعصا للتشاؤم من التعرض إليه⁽²⁾، والحذف هو: ((الإسقاط، ومنه حذف الشعر، إذا أخذت منه))⁽³⁾.

وهذا الإسقاط جاء ليجعل الكلام مستوياً مقبولاً غير ثقيل على اللسان، وأشبه ذلك بوجود عوائق في أثناء عملية السير في الطريق فالتخلص منها يجعل السير سهلاً سريعاً للوصول إلى الهدف بوقتٍ وجهدٍ أقل مما لو كانت موجودة.

ثانياً: الحذف اصطلاحاً: ترك ذكر شيءٍ من الكلام، أو هو إسقاط كلمة⁽⁴⁾، أو عدم الإتيان بجزء أو أجزاء من الكلام⁽⁵⁾؛ إذ الأصل في الكلام الذكر. كما يرى النحويون. ولا حذف فيه إلا بدليل يقضيه المعنى أو الصناعة النحوية، مع أمن اللبس ووضوح الدلالة،

(1) العين، باب (الحاء والذال والفاء معها): 3 / 201، وينظر: لسان العرب: مادة (حذف): 40/9 - 41.

(2) ينظر: كتاب سيبويه: 1 / 330، واتفق المباني وافتراق المعاني، أبو الربيع سليمان المصري: 1 / 92، والإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب: 1 / 234.

(3) البرهان في علوم القرآن: 2/102، وينظر: موسوعة علوم اللغة العربية، أميل يعقوب: 8 / 195.

(4) ينظر: التكملة، الحسن النحوي: 441، وإعجاز القرآن، الباقلائي: 1 / 262.

(5) ينظر: الحدود في النحو، الرماني: 40، والبحر المحيط، أبو حيان: 3: 406.

فالعربي يلجأ إلى الحذف ليخفّ النطق على لسانه وعلى المستمع، والاختصار بُعد عن الحشو وهو منحى اقتصادي طلباً للتخفيف. والحذف هو نقيض الزيادة، والمتكلم . طبقاً لقانون الجهد الأدنى . ينجح إلى حذف العناصر المكررة التي يمكن فهمها من السياق. والحذف باب واسع في العربية عدّه ابن جني من شجاعتها، وبين أنّه جارٍ في الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة⁽¹⁾، وقد وصفه ابن فارس بأنّه من سنن العربية⁽²⁾، ومقتضى هذا الأمر: أنّ الحذف من الظواهر المشتركة والشائعة في اللغات الإنسانية ولكنه كثير في العربية؛ فلغة العرب لغة إيجاز⁽³⁾، وقد اهتم العرب بظاهرة الحذف أيّما اهتمام، بقصد الإيجاز وإعلام السامع بأقل عدد ممكن من الكلمات، قال عبد القاهر الجرجاني: ((هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجذك أنطق ما تكون إذا لم تتطرق وأتمّ ما تكون بياناً إذا لم تبين، وهذه جملة قد تتكرها حتى تخبر، وتدفعها حتى تتظر))⁽⁴⁾.

ومن المفيد هنا ذكر الفرق الذي وضحه الدكتور فاضل السامرائي بين (الحذف) و(عدم الذكر)؛ إذ ذكر أننا لو جعلنا عدم الذكر حذفاً لكان كلام العرب كله حذفاً من دون استثناء، ومعنى ذلك أنّ يكون الأصل الحذف، وليس الذكر⁽⁵⁾، وأنا اتفق مع الدكتور فاضل السامرائي في هذا الفرق؛ فالعمد الإسنادية في الجملة يمتنع حذفها إلا إذا دلّ عليها دليل حالي أو مقالي ولذلك فهي في الأصل واجبة الذكر، ولعمري أنّ الدلالة هي الفيصل في ذلك، ولذلك يحصل سوء الفهم بالخط بين الحذف وعدم الذكر. وقد أجمل ابن هشام شروط الحذف وشرحها في المغني⁽⁶⁾ ولسنا هنا بصدد تفصيل القول فيها. وفيما يأتي تبين لوسائل الاقتصاد النحوي التي جاءت من طريق الحذف.

أ . حذف المبتدأ:

لقد تباينت آراء النحويين في المفاضلة بين كون المحذوف المبتدأ أو خبره؛ فابن السراج رأى أنّه لا مانع من حذف أحدهما إذا كانت هناك قرينة تدلّ على المحذوف ولم يحصل لبس في المعنى⁽⁷⁾، ومما جاء من ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: [سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا] (سورة النور: من الآية 1)؛ ف(سورة) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (هذه)⁽⁸⁾.

والمعول عليه أنّ المبتدأ أو الخبر يعتريهما الحذف إذا وجدت قرينة لفظية أو حالية أغنت عن النطق بأحدهما وكان في ذلك سلامة للمعنى، فحذف المبتدأ يبعث الفكر وينشط الخيال ويثير انتباه المتلقي إلى الحدث.

وما نعينه في بحثنا الحذف الجائر؛ لأنّ الحذف الواجب لا توجد فيه علة بل إنّ السبب الجليّ فيه عدم وروده في الكلام، وهناك مواضع كثيرة يرد فيها المبتدأ محذوفاً منها:

أن يرد المبتدأ محذوفاً في جواب الاستفهام نحو: كيف زيد؟ الجواب: دَيْفٌ، أي: هو دَيْفٌ فحذف المبتدأ للعلم به⁽⁹⁾، ومنها أن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسم بواو المعية⁽¹⁰⁾، وبعد فاء الجواب⁽¹¹⁾ نحو قوله تعالى: [مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا] (سورة فصلت: من الآية ٤٦) أي: من عمل صالحاً فعمله لنفسه ومن أساء فإساءته عليها⁽¹²⁾. وغير ذلك من مواضع الحذف، وقد

(1) ينظر: الخصائص: 2 / 362.

(2) ينظر: الصاحبى: 1 / 156، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها: 1 / 331.

(3) ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق، د. مهدي المخزومي: 150.

(4) دلائل الإعجاز: 146.

(5) ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها: 94، وبناء الجملة العربية: 106.

(6) ينظر: 1 / 795.

(7) ينظر: الأصول في النحو: 68/1.

(8) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: 4 / 27.

(9) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 485/1، وحاشية الصبان: 315/1.

(10) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 220/1، وهمع الهوامع: 390/1.

(11) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب: 822/1، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك: 205/1.

(12) ينظر: الكشاف: 4 / 203، وشرح شذور الذهب: 197/1.

تعددت صور حذف المبتدأ في أمثال العرب⁽¹⁾، ومما جاء من شواهد على وفق ذلك قولهم: ((إِنَّمَا هُوَ الْفَجْرُ أَوْ الْبَجْرُ))⁽²⁾، توجد في المثل المذكور أنفاً فكرتان مركزيتان:

الأولى: الدعوة إلى مزولة ما يبتغيه المخاطب في الصباح لأنّه محل النشاط وهي دعوة تشعر فيها ترغيباً دلاليّاً، قال تعالى: [هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ] (سورة يونس: آية 67).

الثانية: الابتعاد عن الليل لأنّه عامل مساعد على المكر والحوادث التي تلّم بصاحبها، والجامع بين الفكرتين أنّهما كلاهما محدودان، ولا يحيط المحدود بغير المحدود.

أمّا المبتدأ المحذوف على تقدير: ((إِنَّمَا هُوَ الْفَجْرُ أَوْ هُوَ الْبَجْرُ)) ولاشكّ في أنّ هذا الحذف جاء لغرض الاختصار، وتوفير الجهد والوقت للمتكلّم والسامع، والتخفيف عليهما.

ويظهر ذلك أيضاً في قولهم: ((أَهْوَنُ مِنْ تَمَلَّةٍ، وَمِنْ طَلْيَاءٍ، وَمِنْ رِيْدَةٍ))⁽³⁾ تتعاضد في تشكيل المثل المذكور أنفاً ثلاثة عناصر تكاد تكون منسجمة إلى حدٍ بعيد هي استيعاب فكرة التملّة، والطلّيّاء، والريْدَة، وجميع ما دُكر يدلّ على القلّة القليلة التي ليس لها قيمة تذكر؛ أمّا (أهون) فهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (هو أهون)، إذ لا يجب أن نعدّ (أهون) مبتدأً، لأنّه لا يجوز الابتداء بالكرة وفقاً للصناعة النحوية إلا لمسوغ وليس ثمة ما يسوّغ الابتداء بـ(أهون)، وبذلك يكون هناك محذوفان، المبتدأ في الجملة الأولى، والمبتدأ والخبر في الجملة الثانية والثالثة بشهادة (أهون من تملّة)، وتقدير الكلام: (هو أهون من تملّة، وهو أهون من طلّيّاء، وهو أهون من ريْدَة)، ونلاحظ أنّ الحذف هنا ورد في أسلوب التفضيل الذي يقتضي شيئين يفضل أحدهما على الآخر، فلمّا حذف الأول دلّ على الإمعان في تحقيره وتهوين منزلته، ومن دون أدنى شكّ أنّ طلب الاختصار لطول الكلام، والخفة، وتوفير الجهد والوقت، كلّ ذلك تضافر لتحقيق الاقتصاد النحوي في التركيب.

لذلك من الخطأ الواضح عندما نسمع بعض الباحثين ينكرون صور البلاغة . الحذف . ولا يعتدون ببعضها؛ لأنّها تتخطى اللفظ إلى وسيلة إعمال الفكر لفهم المعنى؛ فالمعاني قائمة في صدور الناس، متصورة في أذهانهم، والإقلال من الألفاظ، وتقليص المفردات والتركيب إنّما هو تقليل للإنفاق اللفظي إذا جاز التعبير. الذي يحقق الاقتصاد النحوي ما دام هذا الاستغناء عن بعض المفردات في الجملة أو التعبير لا يضر بدلالاتها وفيه خفة وتيسير.

ب . حذف الخبر:

من الواضح أنّ الحذف نقيض الزيادة؛ لأنّه يعني أنّ هناك نقصاً في الجملة الاسمية، أو الفعلية لغرض في المعنى، ولا يكون الحذف على حساب المعنى ويجب أن يبقى التركيب سليماً⁽⁴⁾؛ أي وجود ما يدلّ على المحذوف من قرينة لفظية أو معنوية؛ فالرضي رأى أنّه لا يحذف شيء من الجملة إلا لوجود دليل على ذلك الحذف⁽⁵⁾، وفي هذا المقام يستوقفني رأي العالم الجليل ابن هشام الذي رأى أنّه قد يوجد خبرٌ من دون مبتدأ أو العكس⁽⁶⁾ فلا داعي لذكر أيّ منهما.

على أنّ المبتدأ والخبر من المتلازمات عند النحويين فإذا وُجد المبتدأ فلا بُدّ من خبرٍ له وإن كان محذوفاً فعلى نية الذكر . لذا يجنح إلى تقديره . لأنّه محطّ الفائدة ومعتمدها، وهذا ما يقتضية فهم المعنى ولا يخفى ما في ذلك من إعمال للفكر، ومن هنا لا يخفى على ذي لبّ أنّ النص متماسك بمفرداته سواء أ كان فيه حذف أم لم يكن، وعليه لا يكون مفيداً إلا إذا كان مترابطاً، والحذف أحد عناصر ذلك الترابط.

(1) ينظر: على سبيل التمثيل، مجمع الأمثال: 47/1، 203/1، 280/1، 5/2، 58/2، 274/2، 282/2، 357/2، 398/2، 409/2.
(2) المصدر نفسه: 68/1، والمثل يضرب في الحوادث التي لا امتناع منها، أي إن انتظرت حتى يضيء لك الفجر الطريق أبصرت قُدرك، وإن خبطت الظلّماء وركبت العشواء هَجَمَا بك على المكروه.
(3) مجمع الأمثال: 407/2، ومعنى المثل: أنّ الشخص قد يكون هيّن لأبعد ما يمكن، والريْدَة: هي أسماء خرقة يطلى بها الإبل الجربي، ينظر: لسان العرب، مادة (ثمل): 91/11 - 92، ومادة (ربذ): 491/3، ومادة (طلي): 101/15.
(4) ينظر: الألسنية العربية، د. ريمون طحان: 81.
(5) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 197/1.
(6) ينظر: معني اللبيب: 1336/2.

وتجدر الإشارة إلى أنّ حذف الخبر جوازاً يرد في مواضع كثيرة منها:

1 - في الإجابة عن السؤال، نحو قولنا: من جاءك؟ فإنّ المجيب يقول: زيدٌ، فيذكر المبتدأ ويحذف الخبر اعتماداً على ذكره في السؤال⁽¹⁾.

2 - بعد إذا الفجائية نحو: خرجتُ فإذا الأسد⁽²⁾، وقوله تعالى: [فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى] (سورة طه: آية ٢٠).

3 - في العطف على مبتدأ ذكر خبره⁽³⁾ نحو: زيدٌ قائمٌ وعليّ، والتقدير: وعلي قائمٌ كذلك.

4 - إذا كان المبتدأ اسماً موصولاً واقعاً بعد همزة الاستفهام الإنكاري، وكان الخبر على عكس المبتدأ في الصفة⁽⁴⁾. كقوله تعالى: [أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ] (سورة الزمر: من الآية ٩).

5 - في الإخبار بشبه الجملة⁽⁵⁾ نحو: الامتحانُ غداً، وزيدٌ عندك؛ فتقدير الخبر هو من باب الصناعة النحوية، ولا يحتاج إليه المعنى؛ لأنّه مفهوم.

وقد ورد حذف الخبر في أمثال العرب احترازاً من طول الكلام وقصدًا للاختصار، ومما جاء من شواهد على وفق ذلك قولهم: ((سِرُّكَ مِنْ دَمِكَ))⁽⁶⁾، هنا يصوّر لنا المثل المذكور آنفاً الحالة النفسية التي يعيشها المخاطب والمتشبه به بحيث تطلبت أن يوجه قائل المثل مثله؛ إذ إنّنا يمكن أن ندرك ضمناً تحذيراً شديداً متعلق بمسألة الحياة أو الموت للمخاطب، فالمستمع كان مملوءاً ذهنه باليقين وليس لديه شكّ، إذ اقتضى ذلك هذا التحذير غير المباشر، ولذلك جاء خالياً من المؤكّدات، أمّا التقدير فهو: (سِرُّكَ جزءٌ من دَمِكَ)؛ فحذف الخبر؛ لأنّه مفهوم من الجملة، بشهادة وجود (من) التي تحتمل أن تكون تبعية؛ إذ أوحى لنا بتقدير لفظٍ يدلُّ على الانتماء لشيء يمثل كلاً متكاملاً (جزء) هو لفظ من بعض (الكل)، وتحتمل أن تكون بيانيةً بدلالة معنى المثل، وهذا الحذف المذكور آنفاً جاء ليحقق الاختصار في الكلام، والخفة ممّا يساعد ذلك في تحقيق الاقتصاد النحوي في التركيب.

ومما جاء من ذلك أيضاً قولهم: ((رُبَّ رَمِيَّةٍ مِنْ غَيْرِ رَامٍ))⁽⁷⁾ نتلمس في المثل المذكور آنفاً نوعاً من التعجب الضمني . إذا جاز التعبير . فيه إثارة للمخاطب وجلب أشياء إلى ذهنه ليست حاضرة، ف(الرمية) يمكن أن تكون حصلت من دون رام أصلاً، وقد تكون حصلت من رام صغيرٍ في العمر، وقد تكون حصلت من رام هي الرمية الأولى التي يصيب فيها هدفه وكل ما تقدّم محل تعجب واستغراب، أمّا (رُبَّ) فحرف جر شبيه بالزائد، أي لا يمكن الاستغناء عنه لفظاً ولا معنى⁽⁸⁾، وما بعده مجرور لفظاً مرفوع محلاً، وهو مبتدأ (رَمِيَّةٌ)، والخبر محذوف وتقديره: (صائبةٌ)، أو (مُصَيِّبَةٌ)، أي: (رميةٌ صائبةٌ حصلت من رامٍ مخطيء)، أو (رَمِيَّةٌ مُصَيِّبَةٌ حَصَلَتْ من رامٍ مخطيء)، ففي التقدير الأول المذكور آنفاً دلالة على التجدد في الإصابة، فالرامي يصيب ما يرميه إصابة بعد إصابة، أمّا في التقدير الثاني المذكور آنفاً فقد تكون الإصابة حصلت بالإعانة من إنسانٍ ساعد الرامي بالتصويب، وهذا الحذف من باب الاختصار لطول الكلام، ولإظهار التفخيم وهو منحى اقتصادي يحقق الاقتصاد النحوي في التركيب.

ت . حذف الفاعل:

من يفتش في دفتي الكتب النحوية، يجد أنّ كثيراً من النحويين يرفضون فكرة حذف الفاعل؛ لكونه عمدة⁽⁹⁾، إلا في ثلاثة مواضع لا غير⁽¹⁰⁾ وهي:

- (1) ينظر: المقتضب: 81/2، والأصول في النحو: 228/1.
- (2) ينظر: المفصل في صناعة الإعراب: 45/1، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 217/1.
- (3) ينظر: شرح الكافية الشافية: 475/1، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك: 207/1.
- (4) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 226/3.
- (5) ينظر: همع الهوامع: 494/1.
- (6) مجمع الأمثال: 343/1، والمثل يضرب في الحفاظ على السر، ومعنى المثل: أي إنّه ربّما كان في إضاعة سرّك إراقة دمك.
- (7) مجمع الأمثال: 299/1، والمثل يضرب في حُسن الحظّ، ومعنى المثل: هو أنّه لا يجوز الاستهزاء بأصغر إنسان حتّى وإن كان غير مجرب في المواقف الصعبة.
- (8) ينظر: جامع الدروس العربية: 543/3.
- (9) ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك: 44/2.
- (10) ينظر: علل النحو: 309 / 1، وشرح الكافية الشافية: 600 / 2.

الأول: إذا بني الفعل للمفعول.

الثاني: المصدر إذا لم يذكر معه الفاعل نحو قوله تعالى: [أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْئَبَةٍ] (سورة البلد: آية ٤٤).

الثالث: إذا لاقى الفاعل ساكناً من كلمة أخرى نحو: اضرب القوم؛ فواو الجماعة هي الفاعل، وقد حذفت لالتقاء الساكنين.

وقد نقض الكسائي تلك القاعدة حين ذهب إلى جواز حذف الفاعل والاكتفاء بذكر ما يدل عليه، وهو: الفعل^(١)، وقد اعتمد في

ذلك على ما ورد في القرآن الكريم كقوله تعالى: [كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ النَّرَاقِي] (سورة القيامة: آية ٢٦)، والتقدير: (إذا بلغت الروح)، ألا ترى

أنَّ المراد من بلوغ النراقي هي النفس وقد علمت من الكلام^(٢)، ومن ذلك قوله تعالى: [حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ] (سورة ص: من الآية ٣٢) والتقدير: (الشمس). ومما جاء في الشعر قول حاتم الطائي^(٣):

أَمَاوِيٍّ مَا يُغْنِي النَّرَاءَ عَنِ الْفَتَى إِذَا حَشْرَجَتْ يَوْمًا وَضَاقَ بِهَا الصَّدْرُ
والتقدير: (حَشْرَجَتْ النَّفْسُ)؛ فالمعنى واضح لا غموض فيه.

ومما جاء من الشعر أيضاً قول سوار بن المضرب^(٤):

فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطْرِي لَا أَحَاكَ رَاضِيَا

أما أسباب حذف الفاعل فمختلفة، لا نريد الخوض فيها في هذا المقام، ولكن ما يهمننا منها، هو تأكيد المعنى وتقديره، أو

المبالغة في تحقيره بصون اللسان عن أن يجري بذكره نحو: قولنا: قُتِلَ الْحُسَيْنُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^(٥)، والقصد الإيجاز في العبارة^(٦) نحو قوله

تعالى: [فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ] (سورة النحل: من الآية ١٢٦).

وقد ورد حذف الفاعل في أمثال العرب^(٧)، ومما جاء من شواهد على ذلك قولهم: ((ذَهَبَ كَاسِيَا فَلَجَ بِهِ))^(٨) ما يتضح من المثل

المذكور آنفاً أنَّ نية المرء هي الكسب، والكلام تعبير عن التفكير بما سيفاجئ به الساعي في كسبه من حوادث، وربما حُذِفَ الفاعل

ليكون أخف وطأة على المتلقي، لذلك نجد أنَّ حذف الفاعل تقتضيه الحاجة إلى الاكتفاء الدلالي؛ فالفاعل محذوف؛ والتقدير: (فَلَجَّ الشَّرُّ

الشَّرُّ بِهِ إِلَى أَنْ أَهْلَكَهُ)، ولعلَّ هذا الحذف جاء متناغماً ومنسجماً مع ما أقدمته كلمتا: (ذَهَبَ كَاسِيَا) ولكن جاءت النتيجة (فَلَجَّ الشَّرُّ

بِهِ)، أو (لَجَّ مَكْرُوهُ بِهِ)، وهذا الحذف جاء لوضوح العبارة ووضوح حذف الفاعل، اعتماداً على فطنة المتكلم والسامع كليهما، وما كان

لهذا الأسلوب أن يستعمل لولا أنَّ المراد منه استعمال الفكر وتحريكه لتحقيق الاقتصاد في التركيب.

ومما جاء من ذلك أيضاً قولهم: ((أَكَلَ عَلَيْهِ الدَّهْرُ وَشَرِبَ))^(٩) يستوفيني في المثل المذكور آنفاً الفهم الخاطئ التداولي عند

أغلب الناس بأنَّ الإنسان كلما كبر وطال عمره أكل عليه الدهر وهو فهم مغلوط لأنَّه ينافي الحقيقة والواقع التي تفرض زيادة نضج

الإنسان واستواء عقله مع الإقرار بأنَّ لكلَّ قاعدة شواذاً، أمَّا الفاعل فمحذوف؛ لغرض الاقتصاد في التركيب، ودلَّ عليه وجوده في الشق

الأول من المثل المذكور آنفاً قولهم: (أَكَلَ عَلَيْهِ الدَّهْرُ)، ثم عطف على الفعل (أَكَلَ) بالفعل (شَرِبَ) والتقدير الكلام: (أَكَلَ عَلَيْهِ الدَّهْرُ

وَشَرِبَ عَلَيْهِ الدَّهْرُ). ومنه قول النابغة الجعدي^(١٠):

كَمْ رَأَيْنَا مِنْ أَنَاسٍ قَبَلْنَا
شَرِبَ الدَّهْرُ عَلَيْهِمْ وَأَكَلَ

(1) ينظر: الخصائص: 361/2، والبرهان في علوم القرآن، الزركشي: 144/3.

(2) ينظر: المثل السائر: 233/2، والمعنى والنحو، عبد الله أحمد جاد الحكيم: 74.

(3) ديوانه، من الطويل: 63.

(4) البيت من الطويل وهو من شواهد، النوادر في اللغة: 450، والخصائص: 2 / 435.

(5) ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك: 414/1.

(6) ينظر: هامش شرح ابن عقيل: 111/2.

(7) ينظر: على سبيل التمثيل، مجمع الأمثال: 55/1، 196/1، 405/1، 421/418، 1/1، 431/1، 37/2، 61/2، 211/2، 241/2، 386/2.

(8) المصدر نفسه: 280/1، والمثل يضرب في جهل الإنسان بما هو قادمٌ عليه من حوادث، ومعنى المثل: من يذهب كاسياً قوته وعيشه عليه أن يتوكل على الله ويستعذ به من حوادث الطريق، فانه نعم الوافي والحافظ، ولجَّ: حصل، ينظر: لسان العرب، مادة (لجج): 2/ 353،

(9) مجمع الأمثال: 42/1، والمثل يضرب لمن طال عمره، والمعنى أكل وشرب دهرًا طويلاً.

(10) شعر النابغة الجعدي، من الرمل: 92.

فالشاعر ذكر الفاعل (الدَّهْرُ) مع الفعل (شَرِبَ) ولم يذكره مع الفعل (أَكَلَ) بدلالة وجوده مع الفعل (شَرِبَ)؛ ف(الدَّهْرُ) لا يأكل ولا يشرب، ولكن الاستعمال المجازي هو الذي أتاح هذا، والنتيجة المتوخاة من كل ما تقدم هي توفير الجهد والوقت بعيداً عن الإسراف والتبذير فيهما مع عدم الاخلال بالدلالة.

ث . حذف اسم كان أو إحدى أخواتها:

من الممكن أن يقال: إن أحكام اسم كان تجري عليها أحكام الفاعل نفسها، وأعني ما ينسجم مع الاقتصاد التركيبي أو النحوي (الحذف)؛ فاسم كان قد يحذف ويعوض عنه بما الزائدة⁽¹⁾، وذلك بعد إن الشرطية، وقد تحذف كان واسمها بلا عوض⁽²⁾، وحذف اسم كان وأخواتها لا يجوز عند أبي حيان وفيه خلاف؛ فبعضهم يجيزه وآخرون لا يجيزونه، وحجتهم أن الاسم مشبه بالفاعل⁽³⁾. وأرى - متفقاً مع بعض العلماء - أن القول بتلازم اسم كان مع كان هو أمر لا ينسجم مع ثوابت اللغة العربية ليس لأن هذا المبحث من مواضع البحث في الأطروحة، بل إن الأمر راجع إلى أن الحذف جاء على سمت العربية لتحقيق الإيجاز والاختصار ثم الاقتصاد النحوي.

وقد ورد حذف اسم كان أو إحدى أخواتها في أمثال العرب⁽⁴⁾، ومما جاء من شواهد على ذلك قولهم: ((تَعَمَّرَ كَانٌ، وَلَيْسَ رِيًّا))⁽⁵⁾ والذي ماز المثل المذكور أمران: الأول: الإثبات بجملة (تَعَمَّرَ كَانٌ).

والثاني: النفي بجملة (وليس رِيًّا)، ولذلك اعتمد المثل دليلين في خطابه:

الدليل الأول: العقلي الذي يخاطب العقل، ويقنعه بالدليل والحجة.

الدليل الثاني: النفسي الذي يخاطب المشاعر والأحاسيس ويحرك في المخاطب نوازع الخير.

أما اسم كان وخبرها فحذفاً في الجملة الأولى والتقدير: (تَعَمَّرَ كَانٌ هو تَعَمَّرٌ)، أما اسم ليس في الجملة الثانية فمحذوف أيضاً، وتقدير الكلام: (وليس التَعَمَّرُ رِيًّا)، وقد جاء هذا الحذف لتحقيق اليسر والخفة، وتجنباً للثقل الذي قد يتولد بال تكرار، أي: تكرار (التَعَمَّرُ) ما يوئد الملل، زيادة على تحقيق الاختصار والإيجاز ومن ثم يتحقق الاقتصاد النحوي التركيبي.

ومما جاء من ذلك أيضاً قولهم: ((كَانَ جَوَاداً فَخْصِيًّا))⁽⁶⁾ ولا شك في أن في المثل المذكور أنفاً مقامين:

المقام الأول: حينما كان الرجل قوياً كان مقامه مقامَ عزة ورفعة واحترام ولذلك فهو محط هيبة ووقار.

المقام الثاني: حينما ضَعُفَ الرجل أصبح مقامه مقامَ ذلّةٍ وعدم احترام، وما ينبغي قوله في هذا المكان أن القوة والضعف يجب ألا تكونا مقياسين على هيبة أو ضعف الرجل إنما الضابط في ذلك رجحان عقله، وحلمه، ووقاره.

وقد ورد اسم كان محذوفاً، وتقدير الكلام: ((كَانَ الرَّجُلُ جَوَاداً فَخْصَاهُ الزَّمَانُ))، ولا شك في أن العرب تنتشد الإيجاز في لغتها

أيما وجدت لذلك سبيلاً؛ لتجنب الثقل ولسرعة إيصال المعنى إلى المتلقي أو السامع أو المخاطب وبذا يتحقق الاقتصاد النحوي.

ج . حذف المفعول به:

هذه المباحث الصغيرة مترابطة فيما بينها إلى حد بعيد، وأغراضها كثيرة لكن يمكن أن يستدل على أن غرضها الرئيس هو

الاقتصاد في اللفظ والتركيب لما فيه من فائدة تعود على طرفي الخطاب بالنفع، وحذف المفعول به كثير في اللغة؛ فالزجاج رأى أن حذف المفعول به لا يمكن حصره، وليس له نهاية⁽⁷⁾، ومما جاء محذوفاً فيه المفعول به في القرآن الكريم قوله تعالى: **لِوَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ**

(1) ينظر: الأصول في النحو: 86/1.

(2) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 363/1.

(3) ينظر: همع الهوامع: 425/1، وحاشية الصبان: 333/1.

(4) ينظر: على سبيل التمثيل، مجمع الأمثال: 43/1، 97/1، 101/1، 297/1، 131/2، 177/2، 194/181، 2/2.

(5) المصدر نفسه: 146/1، والمثل يضرب لمن تقلد أمراً ثم لم يبالغ في إتمامه، والتَعَمَّرُ: الشرب القليل، ينظر: لسان العرب، مادة (غمر): 29- 31.

(6) مجمع الأمثال: 140/2، والمثل يضرب للرجل الجلد ينتكث فيضعف، ويقال: كان جواداً فخصاه الزمان، والجواد: الرجل الجلد السخي، ينظر: لسان العرب،

مادة (جود): 3/ 135، وينظر في مجمع الأمثال على سبيل التمثيل: 200/2، 210/2.

(7) ينظر: إعراب القرآن: 405/2 - 511، والخصائص: 372/2.

وَأَبْكَى (43) وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتٌ وَأَحْيَا (سورة النجم: آية ٤٣ - ٤٤)؛ أي: أضحك أهل الجنة، وأبكى أهل النار⁽¹⁾ وأضحك من شاء من أهل الدنيا، وأبكى من أراد أن يبكيه.

إن من أنواع الجمل الجملة الفعلية، ومعلوم لدى الجميع أنَّ الجملة الفعلية تتكون في الأغلب من الفعل والفاعل والمفعول به إذا كان فعلها متعدياً، ولكن قد يستغنى عن المفعول به؛ لأنه فضلة، ومن هنا أجاز النحويون حذفه إذا دلَّ على المحذوف دليل وإلا كان فيه ضربٌ من التكلف⁽²⁾.

ومن النحويين من لم يشترط الدليل لحذف المفعول به، والمعوّل عليه عند النحويين جواز حذف الفضلة؛ لأنها ممّا يمكن الاستغناء عنه إذا تمَّ المعنى⁽³⁾.

ولقد اهتم البلاغيون بالعلاقة بين الفعل والفاعل والمفعول به⁽⁴⁾، وذكروا الغرض من ذكر المفعول به مع الفعل؛ لإفادة تلبّسه به من مواضع متعددة⁽⁵⁾، وقد أيّد ذلك من المحدثين الدكتور تمام حسان؛ إذ رأى على سبيل التمثيل أنَّ المفعول به هو الذي جعلنا لا نفهم الضرب في جملة (ضرب زيدٌ عمراً) على إطلاقه بل من جهة وقوعه على المفعول به (عمراً) فإن لم يذكر المفعول به، فهم الضرب على إطلاقه⁽⁶⁾.

وقد يكون حذف المفعول اختصاراً⁽⁷⁾، وذلك إذا حُذِفَ من الكلام لفظاً، على نية التقدير، أي: إنّه مراد معنّى. كقوله تعالى: **ذُرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا** (سورة المدثر: آية ١١) أي: خلقتّه. ويبدو لي أنّه لو سمينا هذا النوع من الحذف بـ(الحذف لوضوح المعنى) لكان أليق؛ لأنّ المخاطب قد يكون خالي الذهن، فيلتبس عليه الموضوع إذا لم يكن متواصلاً في سلسلة الكلام المنطوق وما يتعلق به من أحداث وظروف. وقد يكون حذف المفعول به اقتصاراً، أي: إنّ المفعول لا يذكر، وهو غير مراد؛ لاقتصار الفعل على الفاعل وهو أي: (الفعل) نُزِّلَ بمنزلة اللازم⁽⁸⁾.

فالاختصار . إذن . هو الحذف لدليل، والاقتصار الحذف لغير دليل كأن تقول: (قد وقع منك ما يؤذي)، أي: يؤدي إلى الإيذاء، فأخرجته مخرج العموم، ولو قلت: (ما يؤذي) لقيدت الإيذاء بك، فما يؤذيك ربّما لا يؤذي غيرك، ومن ذلك قوله تعالى: **أَفَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى (5) وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى** (سورة الليل: آية ٥ - ٦) فلم يذكر الله تبارك وتعالى من أعطى ولا ما اتقى، وإنّما أراد أن يفهم بصفة العطاء والتقوى.

وهناك أغراض لحذف المفعول به⁽⁹⁾ هي:

- 1 - لفظية: كتناسب الفواصل، والإيجاز، والاختصار، وما ذلك إلا لتحقيق الاقتصاد اللغوي.
- 2 - معنوية: كاحتقار المفعول أو استهجانها، أو تضمين المتعدي معنى اللازم، أو الايذان بالأعمام، أو الإيجاز، أو المشاكلة، أو العلم به، أو الجهل به، أو عدم قصد التعيين، أو التعظيم، أو الخوف منه، ويكثر حذف المفعول به بعد فعل المشيئة⁽¹⁰⁾، والغرض من هذا الحذف هو البيان بعد الإبهام⁽¹¹⁾.

ومما جاء وقد حذف المفعول به اختصاراً في الشعر قول كعب بن زهير⁽¹⁾:

(1) ينظر: معاني القرآن، الفراء: 101/3، وتفسير الطبري: 22 / 547.

(2) ينظر: المقتضب: 116/3، والأصول في النحو: 2/1: 251/159.

(3) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: 190/1.

(4) ينظر: دلائل الإعجاز: 153/1.

(5) ينظر: شروح التلخيص على تلخيص المفتاح، الخطيب القزويني 119/2.

(6) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 195/1.

(7) ينظر: قضايا المفعول به عند النحاة العرب، محمد أحمد خضير: 339 - 340.

(8) ينظر: مغني اللبيب: 799/1.

(9) ينظر: قضايا المفعول به عند النحاة العرب: 353 - 357.

(10) ينظر: مغني اللبيب: 88/1.

(11) ينظر: دلائل الإعجاز: 164/1.

أَلَا لَا تَلُومِي، وَيَبْ غَيْرِكِ، عَارِيَا رَأَى ثَوْبَهُ يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ فَأَكْتَسَى.
فالمفعول به محذوف في قوله: (اَكْتَسَى)، والتقدير: (اَكْتَسَى ثَوْبًا).

وقد ورد حذف المفعول به في أمثال العرب⁽²⁾، ومن شواهد ما جاء على ذلك قولهم: ((إِذَا تَكَلَّمْتَ بَلِيلٍ فَأَخْفِضْ، وَإِذَا تَكَلَّمْتَ نَهَارًا فَأَنْفِضْ))⁽³⁾؛ إذ إنَّ الليل والنهار وهما زمانان مختلفان من حيث النشاط دلالة إيحائية، فالليل رمزٌ للظلام والعممة وهو رمزٌ من طريق اللغة فيه اختصار للمجهود بما يحمل من دلالةٍ ضمنيةٍ متنوعةٍ، فمن سماته أنَّه محسوسٌ، وأسودٌ، وهادئٌ، وفلكٌ، وحيٌّ، وحركةٌ ذاتيةٌ، وكذلك الصبح (النهار)، إذ هو ضدُّ في الدلالة (للليل) على الرغم من أنَّ هناك سمات مشتركة لكليهما، فهو محسوسٌ، وأبيضٌ، وليس هادئًا، وحركةٌ مستمرة ولا يوجد كلاً بالمعنى اللغوي إلا منطوقاً، وهو شرطٌ لحصول الفائدة منه، وقد حُذِفَ المفعول به، وتقدير الكلام: (فَأَخْفِضْ صَوْتَكَ)؛ لأنَّ في الليل تهدأ النفوس ويَجِلُّ السكون، ويكون الصوتُ مسموعاً لدى من يجاورك من الأصدقاء والأعداء على السواء لذلك عليك بخفض صوتك؛ حتى لا يطلعوا على أسرارك وخصوصياتك، ثم قال: انفض أي: صوتك؛ لأنَّ النهار وطلوع الشمس هو محل العمل والنشاط، وفيه تختلط الأصوات فلا يُمَيِّز الصوت واللفظ الصادر عَمَّن صدر.

ومما جاء على وفق ذلك أيضاً قولهم: ((تَهَيِّفُ بَطْنَ شَيْئِ الدَّرِيْسِ))⁽⁴⁾، في المثل المذكور آنفاً بعدان:

البعد التخطيطي: الذي يتحقق في الذهن لمن يسمع، أو يقرأ المثل.

البعد المادي: الذي يتحقق في الفعل (فعل الظروف القاسية القاهرة للإنسان وكلا البعدين يرتكز على الفاعل الذي يكون إما مادياً، وإما معنوياً، وقد حذف المفعول به وهو الضمير الهاء من (شَيْئِهِ)، وتقدير الكلام: (تَهَيِّفُ بَطْنَ شَيْئِ الدَّرِيْسِ))، وهذا الإيجاز في الحذف هو من باب الخفة لتجنب الثقل ومن ثَمَّ تحقيق الاقتصاد النحوي فضلاً عن اللفظ للمستمع وفي الكتابة للقارئ.

ح _ حذف المضاف:

يكثر في الكلام العربي حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فنجد حذفاً للمضاف في القرآن والشعر وفصيح الكلام⁽⁵⁾، ولم يكن هذا الحذف إلا لوضوح المعنى في المحذوف، ووجود قرينة عقلية أو حالية تدلُّ عليه؛ فالذي يقول: أَكَلْتُ الإِبِلَ، يُفهم من كلامه أنَّه يقصد: أَكَلْتُ لَحْمَ الإِبِلِ، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وينقسم حذف المضاف على ثلاثة أقسام⁽⁶⁾:

الأول: حذف مضاف واحد، وهو كثير واسع⁽⁷⁾.

الثاني: حذف مضافين اثنين، وهذا قليل نادر⁽⁸⁾.

الثالث: حذف ثلاثة مضافات، وهذا قليل نادر أيضاً⁽⁹⁾.

وفي مبحثنا هذا سنركز القول في حذف المضاف الواحد؛ لكثرة وسعته، والمقصود من حذفه هو الإيجاز⁽¹⁰⁾، وذكر الزركشي أنَّ حذف المضاف لا يستقيم في كُلِّ موضع ولا يقدم عليه إلا بدليل ليس فيه لبساً⁽¹¹⁾ **كقوله تعالى: [وَأَسْأَلُ الْقُرْبَى] (سورة يوسف: من**

(1) ديوانه، من الطويل: 14، ومعنى البيت: أنَّ الشاعر يخاطب إنسانة فيدعوها إلى عدم لومه؛ لأنه كان فقيراً لا يستطيع أن يكرم الفقراء لأنه عارٍ، إذ وجد ثوباً فاكتساه، فإذا بهذا الثوب هو ثوب الكرم، والويب: كلمة تشبه ويل، يقال: ويباً لهذا الأمر أي عجباً له، تقول: وَيَلِكُ أَي الزَمَكُ اللهُ، وويباً نُصِبَ نصب المصادر فإن جنت باللام رفعت، ويرد ويب بمعنى(ويل)، ينظر: لسان العرب، مادة (ويب): 1 / 805.

(2) ينظر: على سبيل التمثيل، مجمع الأمثال: 1/1، 191/90، 200/1، 232/207، 21/2، 110/2، 124/2، 141/2، 199/2.

(3) المصدر نفسه: 61/1، والمثل يضرب في ضرورة الحفاظ على السكينة في وقتها، أي: التفت هل ترى من تكرهه لأنه متربص بك لمعرفة نواياك.

(4) مجمع الأمثال: 142/1، والمثل يضرب لمن له فضل وبراعة يستترهما سوء حاله، والنَّهْيُف: التضمير، يقال: رَجُلٌ أَهْيُفٌ، إذا كان ضامراً البطن، وذلك محمود، ينظر: لسان العرب، مادة (هيف): 9/ 351 - 352، والتشيين: تفعليلٌ من الشين وهو العيب وهو خلاف الزين، ينظر: لسان العرب، مادة (شين): 13/ 244، والدَّرِيْسُ: الثوب الخلق الذي يستر من يرتديه، ينظر: لسان العرب، مادة (درس): 6/ 79.

(5) ينظر: المحتسب: 1/ 188، والإنصاف في مسائل الخلاف، (م): 10/ 61/1.

(6) ينظر: موسوعة أساليب الإيجاز في القرآن الكريم، د. أحمد الجبوري: 171.

(7) ينظر: الخصائص: 2/ 362.

(8) ينظر: مغني اللبيب: 2 / 814، 815.

(9) ينظر: الطراز: 106/2 - 107.

(10) ينظر: سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي: 247.

(11) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 3/ 146.

(الآية ٨٢) أي: أهل القرية، فحصل هنا اختصار، وعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان هاهنا⁽¹⁾، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: [وَلَكِنَّ الْبِرَّ مِنْ أَيْتَى] (سورة البقرة: من الآية ١٨٩)، أي: ولكن البرُّ بُرٌّ من يتقى⁽²⁾.

وقد ذكر ابن قيم الجوزية التقدير المقبول الذي لا يكون دائماً صحيحاً وإلا التبس الخطاب، وفسد التفاهم⁽³⁾. أقول: إنَّ التقدير ما وجد إلا لضرورة خدمة المعنى، والسياق، والقرائن المتنوعة هي وسائل طيعة لمن يريد فهم نص معين، وغالباً ما يلجأ الإنسان بطبيعة الحال إلى أن يفسر. يقدر. في النصوص بمقدار ما تيقن من معارف، وبما يمليه الموقف عليه إذا تطلب ذلك وكان فيه غموض، بيد أننا نلاحظ أن كثيراً مما يقدر فيه مضاف محذوف، لا يوجد فيه مسوغ قوي يدعو إلى هذا التقدير، نحو قوله تعالى: [مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ] (سورة الفاتحة: آية ٤) فلا ضرورة تدعو إلى هذا التقدير، إذ قدروا فيه مضافاً محذوفاً؛ فالأصل عندهم ((مالك أحكام يوم الدين))⁽⁴⁾؛ فالتقدير يجب أن يكون بحسب الحاجة المتوخاة لفهم المعنى.

وقد ورد حذف المضاف في أمثال العرب⁽⁵⁾، ومما جاء من شواهد على وفَّق ذلك قولهم: ((جَرَى فُلَانٌ السَّمَّةَ))⁽⁶⁾، فالمثل المذكور آنفاً يحمل دلالة هي خلاصة المعارف المطبقة على أرض الواقع، وإلا لا يعقل أن يُضْرَبَ المثل لإنسانٍ لم يَرِ جَرِيَّ السمِّ، فهي موجودة في الأذهان، ولذلك ينبئك المثل أن قائله ذو دراية مسبقة بثقافة المستمع، وقد حُذِفَ المضاف للإيجاز لتحقيق الاقتصاد النحوي، وتقدير الكلام: ((جَرَى فُلَانٌ جَرِيَّ السَّمَّةِ))، قال رؤية⁽⁷⁾:

يَا لَيْتَنَا وَالْدَّهْرُ جَرِيَّ السَّمَّةِ

ويروى⁽⁸⁾: لَيْتَ الْمَنَا وَالْدَّهْرُ جَرِيَّ السَّمَّةِ.

ومنه أيضاً قولهم: ((جَرَى فُلَانٌ السَّمَّةَ))⁽⁹⁾، الأجود عندي في المثل المذكور آنفاً أن قائل المثل لم يحمل على الحقيقة؛ لأنَّ ذلك قد يثير إشكالاً لا يزيله إلا الحمل على المجاز، ولذلك استدلَّ بهذا المثل والذي ساعد المعنى على فهمه، وقد حُذِفَ المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وتقدير الكلام: ((جَرَى جَرِيَّ السَّمَّةِ)).

وحذف المضاف هو ضرب من الإيجاز لتحقيق الاقتصاد النحوي فضلاً عن اللفظ والكتابة.

خ. حذف خبر لا النافية للجنس:

قبل الولوج في حذف خبر لا النافية للجنس، لا بدُّ من الإشارة إلى عملها؛ إذ إنَّها تعمل على نصب النكرة من غير تنوين إذا جاء بعد لا، وتبنى معها على الفتح نحو: ستَّة عشر نقول: لا غلام في الدار، ولا رجل في الدار؛ فلا النافية للجنس عملت عمل (إن) وهو النصب⁽¹⁰⁾؛ فلفظ (لا النافية للجنس) يساوي لفظ (إن) إذا خفت، ولذلك عملت عملها بقيد الاتصال بما تعمل به، قابلاً لـ (من الجنسية)، فإذا كان مفرداً - غير مضاف - ولا شبيهه به بني معها على الفتح⁽¹¹⁾، فإذا كان اسم لا النافية للجنس مضافاً أو شبيهاً بالمضاف نُصِبَ بها ولم يبين؛ لئلا يركب أكثر من شيئين، قال ابن مالك⁽¹²⁾:

عَمَلٌ إِنْ أُجْعِلَ لِأَيِّ نَكْرَةٍ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكْرَّرَةً

(1) ينظر: كتاب سيبويه: 212/1.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 22/1، والخصائص: 362/2، ومغني اللبيب: 716/2.

(3) ينظر: بدائع الفوائد: 24/3.

(4) إعراب القرآن، الزجاج: 41/1.

(5) ينظر: على سبيل التمثيل، مجمع الأمثال: 114/1، 119/1، 181/1، 221/1، 392/1، 32/2، 45/2، 54/2، 90/2، 317/2.

(6) مجمع الأمثال: 168/1، والمثل يضرب في السرعة، ومعنى المثل إذا جرى جرياً لا يُعْرِفُ الإعياء، يقال: سَمَةُ الفرسُ يَسْمُهُ سُمُوهاً فهو ساميه والجمع سُمَّه، والسَّمَّةُ: المنايا والباطل، ينظر: لسان العرب، مادة (سم): 302/12 - 303.

(7) مجمع الأمثال: 168/1، ولم أجد البيت في ديوانه.

(8) مجمع الأمثال: 168/1، والمعنى لبت المنايا لم يخلقها الله ولم يخلق الدهر - أي صروفه - حتى لا تَخْلُقُ المُتَع.

(9) المصدر نفسه: 168/1، والمثل يضرب في عدم القدرة على تمييز الحق، إذا جرى إلى غير أمر يعرفه، والمعنى: جرى في الباطل، و(السَّمَّةُ): الباطل والكذب ينظر: جمهرة اللغة، مادة (سمه): 2/863، و3/1295، والصحاح، مادة (سمه): 6/2235.

(10) ينظر: اللمع في العربية: 44، وشرح المفصل: 105/1، وشرح الوافية نظم الكافية، ابن الحاجب النحوي: 183.

(11) ينظر: شرح الكافية الشافية: 522/1.

(12) شرح ابن عقيل، من الرجز: 5/2، وينظر: همع الهوامع: 522/1 - 523.

أما حذف خبرها فقد كثر حتى قيل: إنّه لا يذكر⁽¹⁾، لأنّ حذف الخبر وجوباً مناسباً تماماً مع لا النافية للجنس، لأنّها تفيد نفي العموم، وذكر الخبر يفيد الخصوص والتحديد فكان الحذف أولى للمراد، وهذه الكثرة متأتية من سعي العربية نحو الإيجاز ومن ثم الاقتصاد بحيث صار هذا التركيب مألوفاً لدى المخاطب والمخاطب، ولكنه بدليل يدلّ عليه، قال ابن مالك⁽²⁾:

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سِقُوطِهِ ظَهَرَ

أي: إنّه إذا دلّ دليل على خبر لا النافية للجنس وجب حذفه عند التميميين والطائيين، وكثر حذفه جوازاً عند الحجازيين، كأن يقول القائل: هل عندك رجل؟ فتقول: (لا رجل)، فإن لم يدلّ دليل عليه لم يجر حذفه عند الجميع⁽³⁾ نحو قول حاتم الطائي⁽⁴⁾:

إِذَا الْفُتَاخُ عَدَّتْ مُلْقَى أَصْرَتِهَا وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوُلْدَانِ مَصْبُوحُ

إذ ذكر الشاعر خبر (لا) وهو قوله: (مَصْبُوحُ)؛ لأنّ حذفه قد يحدث لبس، وقد ورد استعمال (لا) في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى: [ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ] (سورة البقرة: آية ٢).

ومما جاء في الاستعمال الشعري من حذف خبر لا النافية للجنس قول تميم بن أبي بن مُقْبِل⁽⁵⁾:

ذَوَاتُ الْبَقَايَا الْبُزْلُ، لَا شَيْءَ فَوْقَهَا وَلَا دُونَهَا أَمْثَالُهُ وَقَتَائِلُهُ

فحذف الشاعر خبر (لا) في قوله: (لا شيء)، وكان يجب ذكره؛ لأنّ عدم ذكره يوقع في اللبس ولا يجوز تقدير كلمة (موجود)؛ فلا نستطيع القول: لا شيء فوقها موجود؛ لأنّ المعنى غير واضح، فضلاً عن أنّ وزن البيت الشعري سيختل عند ذكر الخبر (موجود) وتتكرر تعجيلاته، فالسياق الشعري هنا يحكم ذلك، فالبحر الذي استعمله الشاعر هو (الطويل) وتعجيلاته (فعولن مفاعيلن...)، وهذا راجع إلى الإيقاع اللفظي، وأظنّ أن تقدير الخبر هو: (بائت) ينسجم مع دلالة البيت الشعري.

ومما جاء من شواهد على حذف خبر لا النافية للجنس في أمثال العرب⁽⁶⁾، قولهم: ((تَحْمَدِي يَا نَفْسُ لَا حَامِدَ لَكَ))⁽⁷⁾، في المثل المذكور آنفاً أكثر من نكتة، منها أنّ قائل المثل ربّما أحرّ (عدم الحمد) عن قصد بعد دعوة النفس إلى فعل ما تُحمد عليه، وفي ذلك إيحاء إلى أنّ (الحمد) بما يصدق عليه رتبته من حيث المنطق العقلي التقدّم للصفات التي يسمو بها على (عدم الحمد)، وفي ذلك درس تربوي يُرشد إليه المثل، ثمّ إنّ دلالة الجملة الفعلية .تَحْمَدِي . في عرف النحويين تفيد التجدد والحدوث، وتلك سمة لمواصلة عمل الخير، وقد حذف خبر (لا النافية للجنس) في هذا المثل المذكور آنفاً على معنى (لا حامد بذكر محاسنك، أو لا حامد موجود) وجاء لغرض الإيجاز لتحقيق الاقتصاد النحوي.

ومما جاء على وفق ذلك أيضاً قولهم: ((نَاقِرَةٌ لَا خَيْرَ فِي سَهْمِ رَاجِحٍ))⁽⁸⁾، الذوق اللغوي السليم يلمح في المثل المذكور آنفاً خطاباً موجهاً للجماد تجلى في (سهم)؛ إذ إنّ هذا السهم قد تزلّ منزلة العاقل؛ لأنّ في ذلك تأثيراً نفسياً على المتلقي، فالمحسوسات تترك بالبصر أولاً ثمّ بالعقل، وكل أجزاء الإنسان العضوية ربّتها الله ترتيباً تكاملياً بحسب وظيفة كلّ منها الأسبق فالأسبق، وقد حذف خبر (لا النافية للجنس) للإيجاز في القول، ولكونه معلوماً لدى المخاطب، وتقدير الكلام: (لا خير موجود).

(1) ينظر: معني اللبيب: 168/2.

(2) شرح ابن عقيل، الرجز: 2 / 24.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل: 52/2.

(4) ملحقات ديوانه، من البسيط: 294.

(5) ديوانه، من الطويل: 127، ذوات البقايا: الدواب التي يبقى منها بقية بعد هزها من كثرة السفر، ينظر: لسان العرب، مادة (بقي): 14 / 79 - 81، و(البزل): جمع (بازل)، وجمع (البزول) (بزل)، والأنثى (بازل) وجمعها (بوازل) وهي الناقة التي شقّ نابها وبيدأ ذلك في نهاية السنة الثامنة وبداية السنة التاسعة بيث يفطر نابها، ينظر: لسان العرب، مادة (بزل): 11 / 52، و(القتائل): جمع (قتال)، وهو الشحم واللحم، وقيل: بقية الجسم، ودابة ذات قتال مستوية الخلق وثيقة، ينظر: لسان العرب، مادة (قتل): 11 / 552.

(6) ينظر: على سبيل التمثيل، مجمع الأمثال: 166/1، 305/1، 31/2، 211/2، 215/2، 227/2، 241/2، 243/2، 283/2، 338/2.

(7) المصدر نفسه: 125/1، والمثل يضرب إذا لم يوجد من يظهر محامدك، أي: أظهر حمد نفسك بأن تفعل ما تحمّد عليه؛ فإنه لا حامد لك ما لم تفعله.

(8) مجمع الأمثال: 338/2، والمثل يضرب للرجل يصيب في حجّته ويظفر بخصمه، ورفع ناقرة على تقدير سهامه ناقرة، أو رميته ناقرة أي مصيبة للهدف ومؤثرة فيه ولذلك سميت ناقرة، وتحتمل النصب على تقدير: رمى رمية ناقرة، والناقرة: المفرطة، وزلج السهم يزلج إذا تزلّج عن القوس، ينظر: لسان العرب، مادة(نقر): 227/ 5.

الخاتمة:

تولدت عند الباحث بعد دراسة الأمثال العربية وتحليلها نتائج يمكن إيجازها بالآتي:

1. إنَّ الحذف هو أكثر وسيلة مستعملة على ألسنة العرب لنبذ التكرار وتحقيق التيسير في النطق ومن ثم توفير الجهد والوقت.
2. العلاقة بين الاقتصاد والنحو هي علاقة تواصل وتبادل منافع؛ فالإقتصاد له أثرٌ في أساليب تفكير العرب وفي لغتهم.
3. إنَّ الأمثال العربية تصلح شواهد يمكن اعتمادها في درس اللغوي في المناهج التخصصية، أو نزولاً إلى ميادين وزارة التربية.

المصادر والمراجع:

(القرآن الكريم).

- اتفاق المباني وافتراق المعاني، تقّي الدين المصريّ (ت613هـ)، تح: يحيى عبد الرؤوف جبر، ط1، دار عمّار، 1405هـ-1985م.
- الأصول في النحو، أبو بكر بن محمد بن السري بن سهل النحويّ المعروف بابن السّراج (ت317هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، د.ط، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.
- إعجاز القرآن، القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلائي (ت403هـ)، تح: أحمد صقر، د.ط، مطبعة دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- الألسنية العربية، د. ريمون طحان، أنيس فريحة، د.ط، دار الكتاب اللبناني، 1981م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد جمال الدين، ابن هشام (ت761هـ)، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط، دار الفكر، د.ت.
- الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب النحويّ (ت646هـ)، تح: د. موسى بناي العليي، د.ط، مطبعة العاني، بغداد، د.ت.
- البحر المحيط في التفسير، أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، تح: صدقي محمد جميل، ط2، دار الفكر، بيروت، 1420هـ.
- البرهان في علوم القرآن، الزركشيّ (ت794هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار إحياء الكتب العربية، مصر، 1957م.
- تفسير التستري، أبو محمد سهل بن عبد الله بن يونس بن رفيع التستري (ت283هـ)، جمعها: أبو بكر محمد اللبدي، تح: محمد باسل عيون السود، ط1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1423هـ.
- التكملة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار النحويّ (ت377هـ)، تح: كاظم بحر المرجان، ط2، عالم الكتب، بيروت، 1419هـ-1999م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المراديّ المصريّ المالكي (ت749هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، 1428هـ-2008م.
- جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلايني (ت1364هـ)، راجع ونقح الطبعة سالم شمس الدين، ط28، المكتبة العصرية، بيروت، 1414هـ-1993م.
- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل صالح السامرائي، ط2، دار الفكر، عمان، 1427هـ-2007م.
- حاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبّان الشافعيّ (ت1206هـ)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417هـ.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، تح: محمد علي النجار، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت.
- دلائل الإعجاز في علم المعاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسيّ الجرجانيّ (ت471هـ)، تح: ياسين الأيوبي، ط1، المكتبة العصرية، د.ت.

- ديوان البحري، تحقيق وشرح: حسن كامل الصيرفي، مج1، ط3، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- ديوان النابغة الجعدي، جمعه وحققه وشرحه الدكتور واضح الصّمد، ط1، دار صادر، بيروت، 1998م.
- ديوان تميم بن أبي مقبل، شرح مجيد طراد، ط1، دار الجبل، بيروت، 1418هـ-1998م.
- ديوان حاتم الطائي، شرح أبي صالح يحيى بن مدرك الطائي، قدّم له د. حنا نصر الحتي، ط1، دار الكتب العربي، بيروت، 1415هـ-1994م.
- ديوان كعب بن زهير، تح وشرح: الدكتور محمد يوسف نجم، ط1، دار صادر، بيروت، 1415هـ-1995م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت769هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، دار التراث، القاهرة، 1400هـ-1980م.
- شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت385هـ)، تح: د. محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، د.ط، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر، القاهرة، 1394هـ-1974م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك بن محمد بن عيسى نور الدين الأشموني (ت900هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط2، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1358هـ-1939م.
- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبالي، أبو عبد الله، جمال الدين (ت672هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، ط1، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، د.ت.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوزي القاهري الشافعي (ت889هـ)، تح: نواف بن جزاء الحارثي، ط1، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1423هـ-2004م.
- علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت381هـ)، تح: محمود جاسم درويش، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، 1420هـ-1999م.
- العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت170هـ)، تح: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، د.ط، دار ومكتبة الهلال، د.ت.
- في النحو العربي قواعد وتطبيق، د. مهدي المخزومي، ط1، مطبعة مصطفى البابي وأولاده، مصر، 1386هـ-1966م.
- قضايا المفعول به عند النحاة العرب، د. محمد أحمد خضير، د.ط، جامعة القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، د.ت.
- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر، الملقب سيبويه (ت180هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ-1988م.
- الكشاف، جار الله الزمخشري، تح: عبد الززاق المهدي، د.ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الويني الإفريقي (ت711هـ)، ط3، دار صادر، بيروت، 1414هـ.
- اللغة العربية معناها مبناها، تمام حسان، د.ط، مكتبة الأنجلو المصرية، الهيئة المصرية للكتاب، 1955م.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، نصر الله بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، الجزري، أبو الفتح، ضياء الدين، المعروف بابن الأثير الكاتب (ت637هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1420هـ.
- مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري الميداني (ت518هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط3، دار الفكر، 1393هـ-1972م.
- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن السهل، أبو اسحاق الزجاج (ت311هـ)، تح: عبد الجليل عبده شليبي، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1408هـ-1988م.

- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت207هـ)، تح: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط1، دار المصرية للتأليف والترجمة، د.ت.
- المعنى والنحو، د. عبد الله أحمد جاد الكريم، ط1، مكتبة الآداب، المملكة العربية السعودية، 1423هـ-2002م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، ابن يوسف، أبو محمد جمال الدين ابن هشام (ت761هـ)، تح: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، ط6، دار الفكر، دمشق، 1985م.
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت538هـ)، تح: علي بو ملحم، ط1، مكتبة الهلال، بيروت، 1933م.
- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، د.ط، د.ت.
- موسوعة علوم اللغة العربية، أميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1427هـ-2006م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تح: عبد الحميد هنداي، د.ط، المكتبة التوفيقية، د.ت.